

الإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا (العقبات والحلول):

دراسة تقييمية للفترة 2010-2020

Foreign direct investment in Africa (obstacles and solutions): an evaluation study for the period 2010-2020

د. قاسم شاوش سعيدة

Gacem chaouch saida

جامعة خميس مليانة - الجزائر

S.GACEM-CHAOUCH@univ-dbk.m.dz

د. قاسم شاوش لمياء

Gacem chaouch lamia

جامعة المدية - الجزائر

Gacemchaouch.lamia@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/11/25

تاريخ الاستلام: 2020/08/07

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال الفترة 2010-2020، ومعرفة العقبات التي تحول دون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا خلال هذه الفترة، واقتراح الحلول لترقية الاستثمار فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن التحدي الذي يواجه القارة السوداء في ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، يتطلب تضافر جهود محلية، إقليمية، ودولية كإعادة تحديد دور الدولة، التكامل الإقليمي والشراكة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، العقبات، الحلول، إفريقيا.

تصنيف JEL: F21، F3

Abstract:

This research aims to assess the reality of foreign direct investment in Africa during the period 2010-2020, to know the obstacles that prevent attracting foreign direct investment to Africa and to propose solutions to promote investment in it. The study concluded that the challenge facing the black continent in promoting and encouraging foreign and domestic investments alike requires the concerted local, regional and international efforts such as redefining the role of the state, regional integration and international partnership.

Key words: foreign direct investment, obstacles, solutions, Africa.

Jel Classification Codes : F3. F21

1. مقدمة

منذ ثمانينات القرن الماضي تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر لمكانته المهمة بين وسائل التمويل الخارجي كمصدر لنقل المعرفة العلمية وانتقال التكنولوجيا وتغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا ولدوره المهم في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية الشيء الذي تعاني منها دول العالم والدول الإفريقية بصفة خاصة. وتعتبر العوامل الجغرافية والسكانية المعاكسة، إضافة إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي وضعف البنى التحتية وبيروقراطية الإدارة أهم العوائق أمام خلق مناخ سليم للاستثمار والنمو في إفريقيا. رغم الإجراءات التي اتخذتها بلدان القارة الإفريقية لمعالجة هذه المشاكل، لا يزال الطريق طويلا أمام أفريقيا لتعويض الأرضية التي خسرتها حتى تتأكد من اللحاق بغيرها من البلدان النامية.

مشكلة الدراسة:

بناء على ماتقدم أعلاه ونظرا لنصيب أفريقيا المنخفض من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي بالرغم من تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية خلال الفترة الأخيرة. نطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهي العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، وماهي الإجراءات المحلية والدولية والإقليمية لترقية الاستثمار فيها ؟

فرضيات الدراسة:

-الفرضية الأولى: سجلت أفريقيا زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب زيادة تدفقات الاستثمار في جنوب إفريقيا، وهذا يثبت إحراز بعض التقدم في إفريقيا، إلا أن هذا المعدل يبقى غير كافٍ لتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

-الفرضية الثانية: تواجه إفريقيا العديد من العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كإنخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي، انخفاض النمو والإنتاجية وضعف البنية التحتية.

-الفرضية الثالثة: يعتبر اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ضرورة حتمية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدلات نمو اقتصادية أكبر.

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- أنها محاولة لدراسة إشكالية عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن إفريقيا.
- أنها تبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي في أفريقيا، الذي تفتقر إليه الدراسات العربية والجزائرية، كما وأنها مهمة لتعزيز وترقية الاستثمار الأجنبي في أفريقيا.

-أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا.
- التعرف على عقبات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا.
- التعرف على الإجراءات الإقليمية والدولية لترقية الاستثمار في إفريقيا.
- الإسهام في وضع بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تستفيد منها إفريقيا في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

-المنهج والأدوات المستخدمة:

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي استنادا على البيانات المتوفرة والتي تناولت واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، في حين تم تحليل إشكالية عزوف الاستثمار الأجنبي عن أفريقيا من خلال قراءة التقارير السنوية والاجتماعية بين سنوات 2010 و2020، وذلك من أجل معرفة وتحليل العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا والحلول الممكنة لترقية وتشجيع الاستثمار فيها.

2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أفريقيا زيادة نسبته 2 % لتبلغ 59 مليار دولار سنة 2017 بعد أن كانت 57 مليار دولار سنة 2014، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية. واجتذبت التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك، منها الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات المالية والبيع بالتجزئة.

وقد سجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في أفريقيا، في حين شهدت المناطق الأخرى تراجعاً في الاستثمارات. ففي أفريقيا الجنوبية تضاعفت التدفقات تقريباً لتبلغ 13 مليار دولار، يرجع الجزء الأكبر منها للتدفقات التي سجلت رقماً قياسياً في جنوب أفريقيا وموزانبيق. وكانت الهياكل الأساسية عامل الجذب الرئيسي في البلدين، بالإضافة إلى قطاع الغاز الذي كان له دور هام أيضاً في موزانبيق.

أما في شرق أفريقيا، فقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15 % ليبلغ 6.2 مليار دولار نتيجة ازدياد التدفقات إلى كل من إثيوبيا وكينيا. وأصبحت كينيا مركز أعمال أثير ليس في مجال التنقيب عن الغاز والنفط فحسب، وإنما في مجالي التصنيع والنقل أيضاً. وقد تستقطب الإستراتيجية الصناعية الأثيوبية رؤوس أموال آسيوية لتطوير قطاع التصنيع لديها. وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 7 % لتبلغ 15 مليار دولار. في حين شهدت كل من وسط وغرب أفريقيا تراجعاً في التدفقات الوافدة إليها لتبلغ 8 مليارات و 14 مليار دولار لكل منهما، على التوالي. وهو ما يرجع جزئياً إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في كل منهما.

وتشهد الاستثمارات من داخل أفريقيا زيادة هي الأخرى، بزيادة الشركات عبر الوطنية من جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا، ففي الفترة بين عامي 2010 و 2013، سجلت حصة المشاريع الاستثمارية الجديدة عبر الحدودية الناشئة من داخل أفريقيا زيادة لتبلغ 18 %، بعد أن كانت نسبتها أقل من 10 % خلال الفترة السابقة، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل الإقليم مصدراً هاماً لرأس المال الأجنبي بالنسبة للعديد من البلدان الأصغر التي عادة تكون غير ساحلية أو غير مصدرة للنفط في أفريقيا. (الأنكتاد، 2017، صفحة 54)

وتتركز المشاريع الاستثمارية داخل أفريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات. ولا تتجاوز حصة الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من داخل الإقليم نسبة 3 %، مقارنة بنسبة 24 % للمشاريع الجديدة من خارج الإقليم (خلال الفترة 2010-2013). ويمكن أن تسهم الاستثمارات من داخل الإقليم في بناء سلاسل قيمة إقليمية، غير أن المشاركة الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية لا تزال إلى حد كبير محدودة بإدماج المواد الخام في مراحل الإنتاج النهائية من صادرات البلدان المتقدمة. (الأنكتاد، 2014، صفحة 45)

3. عقبات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا

تواجه أفريقيا العديد من العقبات التي تحول دون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتم حصرها في ثلاث نقاط: انخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي، انخفاض النمو والإنتاجية وضعف البنية التحتية.

1.3. انخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي

السبب الرئيسي لانخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي في إفريقيا يرجع إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار مقارنة بالمخاطرة، الذي ينجم عن انخفاض المحفزات الممنوحة، وتتمثل أهم المخاطر التي تواجه المستثمر الأجنبي في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، المخاطر السياسية وعدم كفاءة النظم القانونية، ونقص الترويج الاستثماري.

أ. عدم استقرار الاقتصاد الكلي: بالرغم من نجاح بعض دول إفريقيا مؤخرا في تقليص العجز في الميزانية وخفض معدل الزيادة في النقود والتضخم، إلا أن المتأخرات في سداد الديون المحلية والخارجية على السواء لاتزال تمثل مشكلة كبيرة في هذه البلدان (وهذا ما أثبتته الأحداث في غابون وزمبابوي بعد فقدان السيطرة النقدية والمالية بسرعة).

وترجع أهم أسباب ضعف أداء الاقتصاد الكلي إلى: التاريخ الاستعماري والوضع الجغرافي غير المواتي، والاعتماد الاقتصادي الكبير على صادرات المنتجات الأولية، وأخطاء السياسة الاقتصادية الكلية. (حسين، 2004، صفحة 23)

ب. المخاطر السياسية وعدم كفاءة النظم القانونية: من أهم انشغالات المستثمر الأجنبي هي الوضع السياسي للبلد المقام فيه الاستثمار. وما مدى مصداقية النظم القانونية وهذا ما تفقده أغلب الدول الإفريقية.

-**المخاطر السياسية:** إن المخاطر السياسية التي يأخذها المستثمرون الأجانب بعين الاعتبار، تكمن في الأحداث والتغيرات الداخلية التي تحدث في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات، إلى جانب التغيير في العلاقات بين البلد المستقبل والبلد المستثمر. حيث تهدد الصراعات المسلحة إمكانية استمرار البرامج الرامية للنمو، ولكن المجتمع الدولي والمؤسسات الإفريقية مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعمل الآن لايجاد سبل لدعم البلدان المشاركة في

عمليات حفظ السلام (مثل سيراليون ونيجيريا) والبلدان التي كانت تستقبل أعداد كبيرة من اللاجئين مثل غينيا.

كما أن منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تساعد البلدان التي خرجت من صراعات مسلحة على إعادة بنيتها الأساسية المادية واستعادة قدرتها على تحصيل الضرائب وتوفير الخدمات العامة الأساسية.

-عدم كفاءة النظم القانونية: لقد قدمت الكثير من الحكومات ضمانات بالمعاملة المتساوية للاستثمارات الأجنبية والوطنية. كما قام عدد من البلدان بإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكيات أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة. ولكن لاتزال أوجه الإصلاح القانونية في الدول الإفريقية غير كافية، رغم بعض التقدم على المستوى الإقليمي من خلال نشاط "هيئة تنسيق قوانين الأعمال التجارية في إفريقيا". فالاستثمار الخاص لن يحرز تقدما في بلد يفقد فيه المستثمرون والمقرضون أموالهم بسبب نظام قضائي غير كفء يفشل في تنفيذ العقود وحقوق الملكية. (جويل وزيا فانغ، 2018، صفحة 33)

ج. نقص الترويج الاستثماري: أصبح الترويج الاستثماري (وهو إقناع المستثمر بالحيء) شائعا في السنوات الأخيرة. حيث دول إفريقيا بحاجة لوضع برنامج مخطط بعناية للإعلام في الخارج عن أوجه التحسين التي يجري الاضطلاع بها في الداخل، ليس من خلال الكثير من النشرات الإعلامية المكلفة، وإنما من خلال حملات العلاقات العامة المتطورة والممتدة لفترة طويلة، ومن بين الأجزاء المهمة في الترويج التي غالبا ما تحمل كثيرا: تقديم مساعدات فعالة للمستثمرين المهتمين، وعمليات المتابعة بأسلوب قطاع الأعمال، ومساعدة المستثمرين الحاليين على حل المشكلات الإدارية.

وتكمن أهمية الترويج الاستثماري في كونها تؤكد للمستثمر استعداد البلد المضيف لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تؤمن نجاح استثماراته في بلدانها. كما تعكس الأسلوب الأمثل لإبراز المزايا النسبية للبلد المضيف، والتي على أساسها يبدأ المستثمرون بالمقارنة بين البلدان واختيار الأمثل منها. ومن بين الإجراءات التي تؤدي إلى نجاح البرامج الترويجية، هي توحيد جهات التعامل مع المستثمرين الأجانب سواء على مستوى ترويج الدول المعنية كموقع مناسب للاستثمار أو على مستوى تنفيذ الإجراءات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، وقد كانت أكثر الحالات نجاحا تلك التي حصرت فيها الحكومات مسؤولية إدارة العلاقات مع

المستثمرين الأجانب بهيئة أو وكالة واحدة. (Economie research papers, 2018,p44)

2.3. انخفاض النمو والإنتاجية

تعود أهم أسباب انخفاض النمو والإنتاجية في القارة الإفريقية إلى عدة عوامل كتنقييد التجارة الدولية، ارتفاع أسعار الضرائب والديون وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (أرنستو، 2018، صفحة 23)

أ. **تقييد التجارة الدولية:** تتميز إفريقيا خاصة جنوب الصحراء بأنها أقل انفتاحا على التجارة الدولية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. حيث تركز التجارة في هذه الأخيرة على طائفة ضيقة من السلع الأولية، وقد انكمشت حصة إفريقيا في السوق، فخلال الفترة (2013-2017)، كانت حصة إفريقيا من إجمالي صادرات العالم 5.9 من الصادرات و2.7 من الواردات، وترجع أسباب هذا التباطؤ إلى القيود الشديدة في أنظمة إفريقيا التجارية، وإلى النمو البطيء في دخل الفرد، وارتفاع تكاليف النقل أو بعد القارة عن الأسواق الكبرى. إضافة إلى عوامل أخرى. ورغم أن إفريقيا حققت تقدما كبيرا في تحرير التجارة في أعوام التسعينات إلا أن سياستها التجارية تظل في المتوسط أكثر حمائية من أغلب شركائها التجاريين والمنافسين.

ب. **ارتفاع أسعار الضرائب والديون:** تتميز البلدان الإفريقية بارتفاع ضرائبها وارتفاع حصيلة ديونها، وهذا ما يخفض عزيمة الاستثمار الخاص (المحلي أو الأجنبي) خاصة وأن القطاع الخاص هو القاطرة الرئيسية للنمو.

-**ارتفاع أسعار الضرائب:** من بين الأسباب التي تفسر انخفاض مستوى الاستثمار الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء، ارتفاع أسعار الضريبة ورسوم الاستيراد بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها جماعات المصالح الخاصة إلى دائرة مفرغة أدت فيها إلى الإعفاءات المتزايدة من تآكل قاعدة الضريبة ودفعت صانعي السياسة في نهاية المطاف إلى زيادة أسعار الضريبة بدرجة أكبر لتحاشي العجز المتصاعد في الميزانية.

وبالإضافة إلى ماتسببه الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط من تشوهات في النظم الضريبية، حيث ينطوي على تفضيل المستثمرين الجدد وتمييز ضد المستثمرين الموجودين بالفعل (المحليين). ويؤدي انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى زيادة مفاجئة في العبء الضريبي

على الشركات. فضلا عن هذا، فإن هذه الامتيازات غالبا ما يتم منحها من خلال إجراءات إدارية معقدة وبيروقراطية تشجع الفساد الإداري. ويعتبر النظام الضريبي المستقر والتلقائي والذي يشتمل على أسعار معقولة، ولا يتضمن أية حوافز تمييزية أفضل بالنسبة للمستثمرين والدولة المضيفة معا.

-تراكم الديون: إن تراكم الديون في الدول الإفريقية، وضعف سيرتها في تسديد القروض السابقة تعتبر عقبة أمام الاستثمار الخاص. نتيجة خفض معدل عائد رأس المال المتوقع بعد دفع الضريبة. حيث بلغ إجمالي الديون في إفريقيا جنوب الصحراء خلال سنة 2015، 2016، 2017، 9، 11، 12 بليون دولار على التوالي. (le d'éveloppement en Afrique, 2018, p44).

ب. عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي: تميل البلدان الإفريقية نحو عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي الحاد خاصة بين القطاعين الحضري الرسمي والقطاع الريفي غير الرسمي، فمستويات الفقر والبطالة عادة أعلى كثيرا في القطاع الريفي، ومما يزيد من تفاقمها ملكية الأرض غير المضمونة، حيث تتعرقل سبل الحصول على الأرض في إفريقيا بشكل أكبر بفعل قواعد نظم حيازة الأرض التي تقوم على مبدأ حق الانتفاع الذي يقضي بأن الأرض يمكن استخدامها ولكن لا يمكن تملكها بشكل فردي، ويعتبر زعيم القرية وصيا على الأرض وهو الذي يقرر الكيفية التي تستخدم بها.

ونتيجة لذلك، يمكن حرمان الزراع من الحصول على الأرض حتى وإن كانت متاحة فعليا، وإمكانية إبطال عقد إيجار الأرض في أي وقت لا تشجع على تطبيق ممارسات زراعة جيدة، لأن المستأجرين لا يكونون متأكدين من الحصول على المنافع الطويلة الأجل، لما يبذلونه من جهود. وينتج عن هذا اعتماد الريف على التحويلات المالية وعلى العمال المشتغلين في المناطق الحضرية، ودخل الأسرة يتقاسمه أفرادها، مما يزيد من ارتفاع مستويات الفقر النسبية. ويخلق حوافز سلبية للعثور على عمل، وبالتالي يخفض النمو.

3.3. ضعف البنية التحتية

هناك عامل آخر يعرقل الاستثمار الخاص والنمو في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال زيادة تكلفة الاستثمار في رأس المال المادي، وهو ضعف البنية الأساسية وخاصة في قطاعات مثل (المواصلات، الموانئ والطرق والسكك الحديدية) وتوليد الطاقة.

أ. تأثير البنى الأساسية على تنافسية الاقتصاد الإفريقي: إن البنى التحتية في إفريقيا تتصف

بعدم الفعالية والندرة إن صح التعبير، الأمر الذي يؤدي إلى دفع فاتورة عالية للحصول على نوعية خدمة مرضية، مما يحول دون جذب أي استثمار محلي أو أجنبي. فزيادة تكلفة البنى التحتية يرفع من تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعاره في الأسواق، وبالتالي يؤثر على المركز التنافسي للمؤسسة، مما يضطرها للانسحاب. وبالتالي تراجع الاستثمار وماله من أثر سلبي على الاقتصاد الكلي. ولتوضيح ذلك ندرج المثالين التاليين: (le d'éveloppement en Afrique, 2018, p54)

-المقاول أو المستثمر الذي لديه مؤسسة وطبيعة نشاطه تحتاج لمياه كثيرة، فهو ملزم بالاستثمار المكمل، أي بناء مخازن للمياه حتى يضمن استمرار عمله بانتظام.
-كذلك الفلاح الذي هو بحاجة لري مزرعته فهو بحاجة للكهرباء لإدارة المحركات التي تعمل على جذب المياه من باطن الأرض، فعدم وجود كهرباء تكلفة إضافية لضمان ري مزرعته بانتظام.

ب. أسباب ضعف البنى التحتية في إفريقيا: يفرض سوء حالة البنية الأساسية تكاليف ثقيلة على منتجي السلع التجارية، فضل عن التكاليف الناجمة عن حرمان الكثير من البلدان النامية الإفريقية من السواحل. وتعود أسباب عدم كفاية موارد الميزانية، والاستيلاء على الأموال العامة بأساليب تنطوي على التدليس بسبب تحويل الموارد العامة بعيدا عن الاستخدامات المقصودة، إضافة إلى الرشوة التي تسمح لأفراد قلائل من المجتمع بالحصول على أرباح لا يستحقونها عن طريق منح إعفاءات ضريبية أو إعانات لذوي المصالح الخاصة. وهذا ماينجم عليه الفساد وسوء تخصيص الأموال العامة. بما يشكل انتهاكا للقانون وإجراءات الميزانية. ويجري ذلك أحيانا بالتواطؤ مع موظفين في الوزارات التي تتولى الإنفاق أو مع بعض دافعي الضرائب. (the world bank, 2018, p88)

4. الإجراءات المحلية، الإقليمية والدولية لترقية الاستثمار في أفريقيا

إن ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي يتطلب تضافر جهود محلية، إقليمية ودولية، كإعادة تحديد دور الدولة، التكامل الإقليمي والشراكة الدولية.

1.4. إعادة تحديد دور الدولة

لم يكن هناك حدود مقررّة لمجال نشاط الدولة حتى وقت قريب، فبالإضافة إلى الوظائف السيادية لها(الأمن، العدالة والتعليم والرعاية الصحية) انخرطت في الحياة الاقتصادية عن طريق

سيطرتها المباشرة على إنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع والخدمات. وفي عدد من البلدان الإفريقية، كانت ومازالت مسؤولة أيضا عن إدارة المؤسسات المالية، إلى جانب السيطرة على تدفقات التجارة ورأس المال بين الاقتصاد القومي وبقية أرجاء العالم. ويتعين على الدول الإفريقية أن تخلص نفسها تحديدا من هذا الإطار التنظيمي التقييدي، إذا ما كانت تريد أن تحقق ما تصبوا إليه، ولكي يحدث هذا يجب أن يركز العمل الحكومي على ثلاثة مجالات ندرجها فيما يلي:

أ. **تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي:** على ضوء ظروف وأهداف كثير من البلدان الإفريقية، كما أبرزتها وثائقها الخاصة بإستراتيجية تخفيض عدد الفقراء، فإنه من الضروري إيلاء الأولوية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال السياسات التالية: السياسة الضريبية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف. (Economie research papers, 2018, p4)

- **السياسة الضريبية:** للسياسة الضريبية دورا مهما على وجه الخصوص، فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، وتخفيض أعداد الفقراء، ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة. بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي ذات قاعدة عريضة.

ومن الضروري في الوقت ذاته، تخفيض الإنفاق غير المنتج (مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة أو زيادة الإنفاق لصالح الفقراء، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المصروفات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي. وينبغي تعزيز نظم إدارة المصروفات والقيام بالرقابة الميدانية.

- **السياسة النقدية:** ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة، وتحقيقا لذلك يستحسن الاعتماد على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة. مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق.

- **سياسة سعر الصرف:** لقد أدى التحول اتجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه

سوء التكافؤ الأساسية بين العملات في بلدان إفريقية كثيرة. ورغم ذلك. فإن جميع البلدان مطالبة بأن تدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة تسهيلا لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار وتشجيع تنويع الصادرات والنمو.

ب. **التعجيل بالإصلاحات الهيكلية:** إضافة إلى دعم استقرار الاقتصاد الكلي، سوف تحتاج البلدان الإفريقية إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام الاستثمار والنمو. ورغم تباين الأولويات بين البلدان فلا بد من الاهتمام الخاص بما يلي: (سني، 2014، صفحة 12)

-**الاستثمار البشري:** من خلال تعزيز برامج التعليم الأساسي حتى يمكن تعميم التعليم الابتدائي الشامل. والقضاء على التفرقة بين الجنسين في الوصول إلى مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، والاستفادة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على الانترنت، إضافة إلى بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية، والأهم من ذلك شن حملات قوية لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الايدز) من خلال برامج الوقاية والرعاية والعلاج.

-**تحسين البنية الأساسية والاهتمام بالزراعة:** تحتاج البلدان الإفريقية إلى استثمارات جديدة في الطرق والموانئ والمياه النقية والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى المنافذ البحرية وتحتاج إلى تعزيز تكاملها الاقتصادي مع البلدان الأخرى، وسوف يكون من الضروري تغيير الممارسات الزراعية وزيادة الكفاءة الإنتاجية بالنسبة لكل من المحاصيل الغذائية والتصديرية. حتى يتسنى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

-**ترقية النظام المصرفي:** يتعين على كثير من البلدان تدعيم التنظيم والإشراف على البنوك، وإعادة رسمية وإعادة هيكلة المؤسسات القابلة للاستمرار ماليا رغم ضعفها، وتحسين مستوى استرداد الديون، وتنشيط أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة البنوك، والحد من التعطيلات الإدارية البيروقراطية. إضافة إلى تنويع الخدمات، ومحاولة منح تسهيلات ادخارية لازمة خاصة للفقراء.

-**تدعيم القطاع الخاص:** يعتبر القطاع الخاص هو القاطرة الرئيسية لزيادة، وامتصاص البطالة.

وبالتالي لابد من تحريره من الإجراءات التنظيمية أو البيروقراطية المعوقة ثقيلة الوطأة والبطيئة التي يمكن أن تبطئ توسعه. ولتحقيق ازدهار القطاع الخاص يستلزم دعمه ومساندته من جانب قطاع مصرفي ومالي سليم في سياق مؤسسي محرر. وبصفة خاصة لابد من إدارة السياسة الائتمانية بطريقة مرنة. وأن توجه نحو مكافحة التضخم. كذلك يجب أن تكون أسعار الصرف وأسعار الفائدة حقيقية على قدر الإمكان. وتعكس الاختلافات الدورية الداخلية في حين تظل مرتبطة بظروف السوق الدولية (إيفا وكالا، 2016، صفحة 30)

2.4. التكامل الإقليمي

يعتبر التكامل مصدرا محتملا آخر لتعزيز التجارة والاستثمار، والكفاءة الاقتصادية والنمو بوجه عام. وبالنسبة للبلدان الإفريقية، التي تعاني من صغر سوق كل منها بمفرده. وضعف البنية التحتية، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية، فإن التكامل الإقليمي يمكن أن يكون حلا لأغلب مشاكلها.

أ. أهمية التكامل الإقليمي في إفريقيا: إن التكامل الإقليمي لا يتعارض مع العولة، وفي الواقع إقامة المناطق الاقتصادية الإقليمية التي تحاول فيها البلدان (لأسباب تاريخية أو جغرافية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية) خلق منطقة استقرار ونمو أو تضامن كانت مفيدة عادة في تسهيل الطريق أمام تحقيق التكامل العالمي الكامل. وبالنسبة للبلدان الإفريقية، تتضمن الفوائد التي يوفرها التكامل الإقليمي فرصا لتحقيق وفورات الحجم وتسهيل العمليات الإنتاجية التي ستزيد من القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال دوليا، وهناك نواحي أخرى مثل التنسيق بين القواعد والإجراءات، وحرية تداول السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وإلغاء الحواجز الجمركية، التي يمكنها أن تخلق مناخا للأعمال يجذب ويشجع نشاط الاستثمار الأجنبي والمحلي. (روبرت، 2016، صفحة 44)

وتتسق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا مع جهود القادة الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المجموعات الإقليمية لا يشكل سوى حصة صغيرة من التدفقات داخل أفريقيا بالنسبة لمعظم التجمعات دون الإقليمية، ولا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المجموعة حصة كبيرة من الاستثمارات داخل أفريقيا في سياق مبادرتي تعاون اقتصادي إقليمي هما جماعة شرق أفريقيا (قراة نصف) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (أكثر من 90%)، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى استثمارات

البلدان المجاورة للاقتصاديين المهيمنين المستثمرين في الخارج ضمن هاتين المبادرتين، وهما جنوب أفريقيا وكينيا، وبذلك فإن مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي أثبتت حتى الآن أنها أقل فعالية في تشجيع الاستثمارات من داخل الإقليم مما يمكن أن تحققه مبادرة تعاون اقتصادي على نطاق أفريقيا ككل.

ففي إفريقيا جنوب الصحراء، أسهمت بعض الترتيبات التجارية الإقليمية إسهاما بارزا في الإصلاح الهيكلي من خلال إيجاد الحوافز لإزالة الممارسات التجارية التقييدية وإجراءات التراخيص، وتبسيط الإجراءات واللوائح الجمركية، وتحقيق تكامل الأسواق المالية، وتبسيط إجراءات التحويلات والمدفوعات، وتنسيق المعاملة الضريبية، وفي بعض حالات قليلة، مضت البلدان إلى أبعد من ذلك، من خلال السعي إلى مواءمة حوافز الاستثمار والمعايير واللوائح الفنية فضلا عن السياسات المتعلقة بالنقل والبنية الأساسية والعمل والمهجرة، وتمتد الفوائد التي توفرها هذه الإصلاحات للشركاء الإقليميين بحيث تشمل معاملة أكثر كفاءة وأكثر إنصافا بجميع الشركاء التجاريين، وبذلك تسهم في خل مناخ للاستثمار. (حسن، 2017، صفحة 1)

ب. معوقات التكامل الإفريقي: من أهم معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا فيما يلي: (عمر، 2004، صفحة 28)

- لا يمكن اعتبار التكامل الإفريقي بديلا للتحرير واسع النطاق الناتج عن شراكة بين إفريقيا ومختلف الدول، لافتقار إفريقيا للبنى التحتية وانخفاض التجارة الإقليمية البينية (حيث تمثل 10 من إجمالي التجارة) هذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات بين هذه الدول.
- تتميز الترتيبات التجارية الإقليمية بتداخل العضوية وتضارب الالتزامات واختلافات الاستراتيجيات والسياسات، وتعارض القواعد والإجراءات الإدارية.

3.4. الشراكة الدولية

الشراكة عبارة عن استثمارات تساهم في إنشائها وتمويل رؤوس أموالها أكثر من دولة، إما بصورة مباشرة، أو من خلال جهود مؤسسات تمويلية أو إقليمية أو دولية تضم في عضويتها مجموعات من الدول. وتعتبر الشراكة من أهم صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي.

أ. الشراكة الدولية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا

تستند الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي إلى قيم مشتركة وتهدف إلى تعزيز المصالح المشتركة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة، وهي تسعى جاهدة إلى تقريب أفريقيا وأوروبا معا من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لأفريقيا، وهو ما يمثل 31٪ من الواردات الأفريقية والصادرات 36٪ في عام 2018. التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بنسبة أكثر من 33٪ في 2010-2018.

ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في أفريقيا في عام 2018. شركات أوروبية استثمرت 13.1 مليار يورو في الاقتصاد الأفريقي (32.3٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تدفقات لأفريقيا). وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في أفريقيا 262 مليار يورو في عام 2018، وهو ما يمثل 49.1٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. (س. أبي أجاي، 2017، صفحة 1)

ب. الشراكة الدولية بين اليابان وإفريقيا

تعهد رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" في كلمة له أمام "مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية في إفريقيا" المعروف باختصار "تيكاد TICAD" والمنعقد حاليا في العاصمة الكينية نيروبي باستثمار اثنان وثلاثين مليار دولار حتى عام 2018، منها 6.5 مليار دولار في تطوير البنى التحتية. موضحا أن الأمر يتعلق باستثمارات عامة وخاصة.

وستقدم المؤسسة الوطنية اليابانية للنفط والغاز والمعادن دعما ماليا قيمته مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة للمساعدة في مشاريع استغلال الموارد الطبيعية التي تقوم بها شركات يابانية بهدف اللحاق بالصين، وستوفر شركة نيبون للتأمين على الصادرات والاستثمارات التي تديرها الدولة غطاء يصل إلى ملياري دولار للتأمين على التجارة والاستثمار. (شينزو آبي، 2018، صفحة 1)

ج. الشراكة الدولية بين الصين وإفريقيا

الصين هي أكبر شريك تجاري لأفريقيا على مدى ست سنوات متتالية. وقد أصبحت أفريقيا رابع أكبر مقصد للاستثمارات الصينية. كما ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما في عام 2014 اثنتين وعشرين مرة، مقارنة بما كان عليه في عام 2000، وزاد حجم الاستثمارات المتبادلة ستين مرة في الفترة نفسها، وتجاوز معدل النمو السنوي للاستثمار 30٪.

وحالياً، تتمتع إحدى وعشرون دولة إفريقية بسياسات إعفاء 97% من منتجاتها المصدرة إلى الصين من الرسوم. ومن المتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا أربعمائة مليار دولار أمريكي، وأن يتجاوز حجم الاستثمار الصيني في أفريقيا مائة مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020. (ويلي فير هاي، 2019، صفحة 1)

5. خاتمة

من خلال ما سبق نستخلص مايلي:

1- لقد تراجع حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة في جميع دول العالم بنسبة 2% خلال عام 2016، باستثناء نمو ملحوظ في أفريقيا، حيث سجلت زيادة نسبتها 3% لتبلغ 59 مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية، بسبب زيادة تدفقات الاستثمار في جنوب إفريقيا، موزانبيق، كينيا ونيجيريا على الرغم من تراجعها في شمال أفريقيا. وهذا يثبت إحراز بعض التقدم في أفريقيا، إلا أن هذا المعدل يبقى غير كافٍ لتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

2- تتمثل أهم العوامل التي تحد من معدلات النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي في إفريقيا فيما يلي:

- النزاعات وعدم الاستقرار الإقليمي.
- غياب فرصة التنبؤ بالظروف الاقتصادية الكلية والخيارات السياسية العامة.
- ضعف المؤسسات وكثرة العوائق الإدارية، قطاع مالي غير متكامل النمو.
- نقص الهياكل القاعدية.
- قوة عاملة غير مدربة وغير مرنة.
- 3- يعتبر اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي حتمية لا مفر منها، ولتحقيق ذلك لابد من إتباع الإجراءات الآتية:
- انتهاج سياسات قوية للاقتصاد الكلي.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تحرير التجارة والاحتفاظ بمعدلات تنافسية لسعر الصرف، وإبعاد الحكومة عن المشاركة المباشرة في إنتاج السلع والخدمات، وتعزيز المنافسة المحلية في جميع القطاعات وخاصة في الزراعة.
- زيادة حصة الإنفاق الحكومي الموجه إلى التعليم والصحة وتحسين أداء الخدمات في هذين

المجالين.

-تحسين البنية الأساسية وخاصة الموانئ والمواصلات، لتشجيع التجارة والاستثمار.
-دعم جهود التكامل الإقليمي الذي يساهم في تحرير التجارة، ورسم سياسات قوية للاقتصاد الكلي، وإنشاء مؤسسات تعزيز السياسات الجيدة.
-استقلال النظام القانوني أي يجب أن يكون متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب قوى سياسية بكفالة استقلال ونزاهة القرارات.

-توسيع نطاق الشراكة في إفريقيا لتشمل بلدان مختلفة ذات خبرة واسعة، وتبقى المبادرة التي قام بها خمسة قادة من دول إفريقيا عام 2016 تحت عنوان الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا بمثابة إطار جيد للعمل من أجل خلق الشروط الضرورية لعملية التنمية إذ تعتمد هذه المبادرة على تظافر ثلاثة عوامل تتمثل في: إعادة تقييم دور الدولة ثم الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية بما في ذلك المشاريع الإقليمية الكبرى وأخيرا تهيئة الإمكانيات المالية الداخلية والخارجية.

وتجلى نتائج اختبار الفرضيات على النحو الآتي:

-سجلت أفريقيا زيادة نسبتها 3 % لتبلغ 59 مليار دولار عام 2017 بسبب زيادة تدفقات الاستثمار في جنوب إفريقيا، وهذا يثبت إحراز بعض التقدم في أفريقيا، إلا أن هذا المعدل يبقى غير كافٍ لتحقيق نمو اقتصادي أكبر. وهذا مايبث صحة الفرضية الأولى.
-تواجه إفريقيا العديد من العوامل التي تحد من معدلات النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي في أفريقيا كإنخفاض محفزات الاستثمار الأجنبي، انخفاض النمو والإنتاجية وضعف البنية التحتية. وهي فرضية صحيحة.

- يعتبر اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ضرورة حتمية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدلات نمو اقتصادية أكبر، كإعادة تحديد دور الدولة، التكامل الإقليمي والشراكة الدولية. وهذا مايبث صحة الفرضية الثالثة.

ومن أهم الاقتراحات والتوصيات مايلي:

-على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر التحويلات مصدر للتمويل الخارجي أكثر استقرارا من الديون، فالتحويلات مفيدة في مواجهة تقلبات الدورية وتخفف واقع الصدمات الأخرى، نظرا لأن تدهور النشاط الاقتصادي يشجع الأفراد على الهجرة إلى الخارج للعمل، بينما الموجودون في الخارج يزدون حجم الأموال التي يرسلونها إلى أسرهم الباقية في بلدانهم الأصلية، فمن الإجراءات التي يتعين على البلدان الإفريقية اتخاذها(من المقدر أن أكثر من 30 ألفا

إفريقيا من الحاصلين على شهادة الدكتوراه يعملون في الدول الغربية وأمريكا الشمالية) هي تجدييد القيود على التحويلات غير الرسمية وتخفيض الرسوم المصرفية للمساهمة في ارتفاع التحويلات من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي ضمان تدفقات منتظمة من النقد الأجنبي.

-يرجع جزء من مشكلة التنمية في إفريقيا إلى الحوافز والمثبطات الكامنة في المناخ العالمي، حيث أن إمكانيات نمو الاقتصاد الإفريقي تتأثر بشكل مباشر بقدرتها على التصدير وتنويع إنتاجها، إلا أن نظام التجارة العالمي يحد من قدرتها على تحقيق ذلك، وبالتالي لا بد أن تقوم البلدان المتقدمة بوضع المنسوجات والمنتجات الزراعية على مائدة المفاوضات لأن هذه هي المنتجات التي تنتجها بلدان العالم الفقيرة وذلك بتخفيض مختلف الحوافز المعيقة لتجارة هذه الأخيرة.

6- قائمة المراجع

الكتب:

- 1- حسين عمر، (2004)، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص23.
 - 2- عمر صقر، (2001)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص28.
- ### المجلات:
- 3- أرنستو هيرنانديز كاتا، (2018)، لزيادة النمو والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية، المجلد42، العدد24، ص23.
 - 4- إيفا نجبوس، كالا ميتسيس، (2016)، الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى، مجلة التمويل والتنمية، المجلد44، العدد25، ص30.
 - 5- جويل بير غسمان وزيفانغ سنين، (2018)، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية (الإنجازات والمشكلات)، مجلة التمويل والتنمية، المجلد44، العدد25، ص33.
 - 6- روبرت شيرز، (2016)، جدول أعمال للتجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد42، العدد24، ص44.
 - 7- سيني ندياي، (2014)، دور الإصلاحات المؤسسية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد44، العدد25، ص12.

التقارير:

- 8- الأونكتاد، (2014)، تقرير الاستثمار العالمي، ص45.
- 9- الأونكتاد، (2017)، تقرير الاستثمار العالمي، ص54.
- 10- Rappor sur le d éveloppement en Afrique(2018), La banque Africaine de d éveloppement par economica, p88.
- 11-Global d éveloppement Finance(2018),Analysis and statistical appendix, the world bank, p56.
- 12-Economie Research papers (2018), linking Africa throught regional infrastructure, by shimmy simmyemba USAID regional centre for southern

المراجع الالكترونية:

- 13-حسن العالي(2017)، الترويج للاستثمارات الأجنبية بالعملة، على الموقع:
-<http://www.albayan.co.ae/albayan.consult> élé14/07/2019.
- 14-س.أبي أجابي(2019)، ما الذي يتعين على إفريقيا عمله للاستفادة من العملة،
- <http://www.vetogate.com/2835826>. consult élé14/07/2019.
- 15- شينوز آبي(2018)، مؤتمر طوكيو الدولي السادس للتنمية في إفريقيا، على الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/business/2013/06/130601_japan_africa_support, consult élé14/07/2019.
- 16-ويلي فير هاي، الشراكة بين الصين وإفريقيا، على الموقع:
-<http://kassioun.org/reports-and-opinions/item/16385-2016-2018/16385-2018-2020>. consult élé14/01/2020.